الأمم المتحدة

A/AC.172/2011/1

الجمعية العامة

Distr.: General
13 June 2011
Arabic
Original: English

لجنة المؤتمرات

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١١

٦-١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

جدول الأعمال وبرنامج العمل لعام ٢٠١١

أقرت لجنة المؤتمرات، في دورتها التنظيمية المعقودة في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١١، جدول أعمال دورتها الموضوعية لعام ٢٠١١ استناداً إلى مشروع جدول أعمال اقترحته الأمانة العامة في مرفق الوثيقة A/AC.172/2011/L.1. وبناء على ذلك، يصدر جدول الأعمال المعتمد للدورة الموضوعية لعام ٢٠١١ في هذه الوثيقة. ووفقا للجزء واو من مرفق قرار الجمعية العامة ٣١٦/٥٨، فإن جميع المسائل المتعلقة بإدارة المؤتمرات والتي يُبلَّغ عنها بانتظام في إطار بند جدول الأعمال المعنون ''خطة المؤتمرات'' ستُدرج في تقرير شامل واحد. وسيصدر مشروع جدول مؤتمرات واجتماعات الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ كوثيقة مستقلة.

وقد اعتمدت لجنة المؤتمرات أيضا، في دورتها التنظيمية، مواعيد دورتها الموضوعية التي ستعقد في الفترة من الثلاثاء ٦ أيلول/سبتمبر إلى الاثنين ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وستجتمع اللجنة رسمياً في ٦ و ٧ و ١٢ أيلول/سبتمبر، على النحو المطلوب، مما سيفسح لها المجال يومي ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر لإجراء مشاورات غير رسمية ولتجهيز مشروع التقرير. ومن المقرر عقد مؤتمر للتداول بالفيديو صباح يوم ٧ أيلول/سبتمبر بمشاركة مسؤولي إدارة المؤتمرات في جنيف وفيينا ونيروبي، وسيُعلن عن موضوعه في وقت لاحق.

170611 150611 11-37289 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

جدول أعمال الدورة الموضوعية لعام ٢٠١١

١ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

٢ - جدول المؤتمرات والاجتماعات:

(أ) طلبات الاستثناء من أحكام الفقرة ٧ من الجزء الأول من قرار الجمعية العامة ٤٠/٢٤٣؛

(ب) اعتماد مشروع جدول المؤتمرات والاجتماعات لفترة السنتين ٢٠١٢ و ٢٠١٣؛

(ج) حالات الخروج عن الجدول في ما بين الدورات في عام ٢٠١١ والمسائل المتصلة بها.

٣ - إدارة الاجتماعات:

(أ) استخدام موارد خدمات المؤتمرات ومرافقها:

'١' الإحصاءات المتعلقة باجتماعات أجهزة الأمم المتحدة والمشاورات مع الهيئات في ما يتعلق باستخدام موارد خدمات المؤتمرات؛

'٢' توفير خدمات الترجمة الشفوية لاجتماعات الهيئات التي يحق لها الاجتماع ''حسب الاقتضاء''؛

'٣' توفير خدمات الترجمة الشفوية لاجتماعات المجموعات الإقليمية وغيرها من المجموعات الرئيسية للدول الأعضاء؛

'٤' استخدام مرافق المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي؛

'٥' استخدام مركز المؤتمرات في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛

(ب) آثار المخطط العام لتجديد مباني المقر، الاستراتيجية الرابعة (نهج التنفيذ التدريجي)، على الاجتماعات التي تُعقد في المقر أثناء تنفيذه.

٤ - الإدارة الكلية المتكاملة.

٥ - المسائل المتعلقة بالوثائق والمنشورات.

٦ - المسائل المتعلقة بالترجمة التحريرية والترجمة الشفوية.

٧ - تنظيم الأعمال.

٨ - اعتماد التقرير.

الشروح

١ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

٢ - جدول المؤتمرات والاجتماعات

(أ) طلبات الاستثناء من أحكام الفقرة ٧ من الجزء الأول، من قرار الجمعية العامة ٤٠/٢٤٣

طالبت الجمعية العامة، في الفقرة ١٥ من قرارها ٤٧/٢٠٢ ألف، جميع الأجهزة الفرعية التابعة لها بالامتثال لأحكام الفقرة ٧ من الجزء الأول من قرارها ٤٠/٢٤٣، التي قررت بموجبها أنه لا يجوز لأي جهاز فرعي للجمعية أن يجتمع في مقر الأمم المتحدة أثناء انعقاد دورة عادية للجمعية ما لم تأذن الجمعية صراحة له بذلك.

ووفقا للإجراء الذي وضعته اللجنة في دورتها لعام ١٩٨٦ وأعادت تأكيده في دورتها لعام ١٩٩٢، ينبغي لرؤساء الأجهزة الفرعية التابعة للجمعية العامة، التي ترغب في الاجتماع في المقر أثناء الجزء الرئيسي من دورة الجمعية العامة، تقديم طلباتهم إلى رئيس اللجنة لكي تنظر فيها اللجنة وتقدم توصياتها بشأنها إلى الجمعية العامة.

الوثائق: رسالة موجهة من رئيس لجنة المؤتمرات إلى رئيس الدورة السادسة والستين للجمعية العامة (A/66/__)

(ب) اعتماد مشروع جدول المؤتمرات والاجتماعات لفترة السنين ٢٠١٢ و ٢٠١٣

ستعد الأمانة العامة مشروع جدول المؤتمرات والاجتماعات لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ كي تنظر فيه لجنة المؤتمرات في دورتها الموضوعية لعام ٢٠١١.

وستقدم اللجنة إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين مشروع جدول المؤتمرات والاجتماعات لفترة السنتين ٢٠١٢ و ٢٠١٣ للموافقة عليه.

الوثائق: مشروع جدول مؤتمرات واجتماعات الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٢ و ٢٠١٣ (A/AC.172/2011/L.___)

(ج) حالات الخروج عن الجدول في ما بين الدورات في عام ٢٠١١ والمسائل المتصلة بها

ستعد الأمانة العامة قائمة بطلبات الخروج في ما بين الدورات عن جدول المؤتمرات والاجتماعات الموافق عليه لعام ٢٠١١، مشفوعة بمعلومات عن أي إجراءات تتخذها اللجنة، لإدراجها في تقرير اللجنة.

٣ - إدارة الاجتماعات

(أ) استخدام موارد خدمات المؤتمرات ومرافقها

'١' الإحصاءات المتعلقة باجتماعات أجهزة الأمم المتحدة والمشاورات مع الهيئات في ما تعلق باستخدام موارد خدمات المؤتمرات

لاحظت الجمعية العامة، في الفقرة ٢ من الجزء الثاني - ألف من قرارها ٦٥/٢٤٥، أن معامل الاستخدام الكلي في مراكز العمل الرئيسية الأربعة بلغ نسبة ٨٦ في المائة في عام ٢٠٠٩، بالمقارنة مع نسبة ٨٥ في المائة في عام ٢٠٠٨ ونسبة ٨٣ في المائة في عام ٢٠٠٧، وهو ما يفوق النسبة المرجعية المحددة البالغة ٨٠ في المائة.

وفي الفقرة ٣ من الجزء نفسه من القرار، رحبت الجمعية العامة بالخطوات التي اتخذتها الهيئات التي عدلت برامج عملها من أجل استخدام موارد خدمات المؤتمرات على النحو الأمثل، وطلبت إلى لجنة المؤتمرات مواصلة مشاوراتها مع أمانات ومكاتب الهيئات التي لا تستخدم موارد خدمات المؤتمرات المخصصة لها بشكل كامل.

وستتاح للجنة البيانات الإحصائية والتحليلات المتعلقة بالاستخدام المعتزم والفعلي لموارد خدمة المؤتمرات المخصصة لعيّنة أساسية من الهيئات في جميع مراكز العمل الأربعة. وسيقدم رئيس اللجنة تقريرا شفويا عن المشاورات التي أجراها مع الهيئات الموجودة في نيويورك والتي لا تستخدم موارد خدمات المؤتمرات المخصصة لها بشكل كامل.

'٢' توفير خدمات الترجمة الشفوية لاجتماعات الهيئات التي يحق لها الاجتماع "حسب لاقتضاء"

لاحظت الجمعية العامة، في الفقرة ٥ من الجزء الثاني - ألف من قرارها ٦٥/٢٤٥، أن النسبة المئوية للاجتماعات التي عقدتها الهيئات التي يحق لها الاجتماع ''حسب الاقتضاء'' والتي وفرت لها خدمات الترجمة الشفوية في نيويورك في عام ٢٠٠٩ بلغت ٩٥ في المائة، بالمقارنة مع نسبة ٩٠ في المائة في عام ٢٠٠٨، وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل تقديم تقارير عن طريق لجنة المؤتمرات عن توفير خدمات المؤتمرات لهذه الهيئات.

وستقدم الأمانة العامة تقريرا عن هذه المسألة فيما يتعلق بالاجتماعات التي تعقد في نيويورك وجنيف.

'٣' توفير خدمات الترجمة الشفوية لاجتماعات المجموعات الإقليمية وغيرها من المجموعات الرئيسية للدول الأعضاء

أقرت الجمعية العامة، في الفقرة ٧ من الجزء الثاني - ألف من قرارها ٦٥/٢٤٥، بأهمية الاجتماعات التي تعقدها المجموعات الإقليمية وغيرها من المجموعات الرئيسية للدول الأعضاء بالنسبة لسير العمل في دورات الهيئات الحكومية الدولية بطريقة سلسة، وطلبت إلى الأمين العام أن يكفل، قدر الإمكان، تلبية جميع الطلبات المقدمة لتوفير خدمات المؤتمرات لاجتماعات المجموعات الإقليمية وغيرها من المجموعات الرئيسية للدول الأعضاء، وأن يبلغ مقدمي الطلبات في أقرب وقت ممكن بمدى توافر خدمات المؤتمرات، بما في ذلك الترجمة الشفوية، وبأي تغييرات قد تطرأ قبل عقد الاجتماعات. وفي الفقرة ٨ من الجزء نفسه، لاحظت الجمعية العامة أن النسبة المئوية للاجتماعات التي عقدتها المجموعات الإقليمية وغيرها من المجموعات الرئيسية للدول الأعضاء والتي وفرت لها خدمات الترجمة الشفوية في مراكز العمل الرئيسية الأربعة بلغت ٧٩ في المائة في عام ٢٠٠٩، بالمقارنة مع نسبة ٧٧ في المائة في عام ٢٠٠٨، وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل اتباع وسائل مبتكرة للتصدي للصعوبات التي تواجهها الدول الأعضاء نتيجة عدم توفير خدمات المؤتمرات لبعض الاجتماعات التي تعقدها المجموعات الإقليمية وغيرها من المجموعات الرئيسية للدول الأعضاء، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية عن طريق لجنة المؤتمرات.

وستقدم الأمانة العامة تقريرا عن هذه المسألة فيما يتعلق بالاجتماعات التي تعقد في جميع مراكز العمل الأربعة.

'٤' استخدام مرافق المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي

لاحظت الجمعية العامة مع الارتياح، في الفقرة ١٠ من الجزء الثاني - ألف من قرارها ٦٥/٢٤٥، أن جميع اجتماعات هيئات الأمم المتحدة التي يوجد مقرها في نيروبي عقدت في نيروبي في عام ٢٠٠٩، وفقا للعديد من قرارات الجمعية، بما في ذلك الفقرة ٩ من الجزء الثاني - ألف من القرار ٦٤/٢٣٠، وطبقا لقاعدة عقد الاجتماعات في المقر، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية في دورتها السادسة والستين عن طريق لجنة المؤتمرات.

وستقدم الأمانة العامة تقريرا عن هذه المسألة.

'٥' استخدام مركز المؤتمرات في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لاحظت الجمعية العامة، في الفقرة ١١ من الجزء الثاني - ألف من قرارها ٦٥/٢٤٥، أن استمرار جهود ومبادرات الترويج التي يضطلع بها القائمون على إدارة مركز المؤتمرات التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا قد أدى إلى زيادة مستمرة في استخدام المباني في عام ٢٠٠٩، وفي الفقرة ١٢، طلبت إلى الأمين العام أن يواصل بحث سبل زيادة استخدام مركز المؤتمرات التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين.

وستقدم الأمانة العامة تقريرا عن هذه المسألة.

(ب) آثار المخطط العام لتجديد مباني المقر، الاستراتيجية الرابعة (نهج التنفيذ التدريجي)، على الاجتماعات التي تُعقد في المقر أثناء تنفيذه

طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في الجزء الثاني - باء من قرارها ٦٥/٢٤٥، جملة أمور منها، كفالة ألا ينال تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر، بما في ذلك النقل المؤقت لموظفي خدمة المؤتمرات إلى مكان مؤقت، من نوعية خدمات المؤتمرات التي تقدم إلى الدول الأعضاء باللغات الرسمية الست؛ وأن يقدم إلى اللجنة بصفة منتظمة تقارير عن المسائل المتصلة بجدول مؤتمرات واجتماعات الأمم المتحدة خلال فترة البناء؛ وأن يواصل تقديم دعم كاف في مجال تكنولوجيا المعلومات إلى خدمات المؤتمرات، في حدود الموارد المتاحة لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، لكفالة تأديتها لعملها بسلاسة طوال فترة تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر؛ وأن يواصل تقديم الدعم الكافي، في حدود الموارد المتاحة للإدارة، لضمان استمرار صيانة مرافق تكنولوجيا المعلومات التابعة للإدارة وتنفيذ المبادرة الشاملة لتكنولوجيا المعلومات وتقديم خدمات للمؤتمرات على مستوى عال من الجودة؛ وأن يتشاور مع الدول الأعضاء بشأن المبادرات التي تؤثر في استخدام خدمات المؤتمرات ومرافق المؤتمرات.

وستقدم الأمانة العامة تقريرا عن هذه المسألة.

٤ - الإدارة الكلية المتكاملة

لاحظت الجمعية العامة مع التقدير، في الفقرة ٢ من الجزء الثالث من قرارها ٦٥/٢٤٥، الجهود التي يبذلها الأمين العام، مستعينا فيها بالقدرات الداخلية، من أجل تحسين استخدام خدمات المؤتمرات، لا سيما عن طريق تنفيذ المشروع المتعلق بأمور منها النظام الإلكتروني لتخطيط الاجتماعات ومدها بالموارد (e-Meets) وبرنامج تكليف المترجمين

الشفويين (e-APG module) (''المشروع ٢'')[1]، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين تقريرا عن الجهود الأخرى المبذولة لتحقيق ذلك الغرض.

وفي الفقرة ٣ من الجزء نفسه من القرار، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكفل التنفيذ التام لمشروع الإدارة الشاملة للوثائق (''المشروع ٣'')[1]، وأن يقدم تقريرا بهذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين.

وفي الفقرة ١٤ من الجزء نفسه من القرار، لاحظت الجمعية العامة مع القلق أن الأمين العام لم يدرج في تقريره عن خطة المؤتمرات[2] معلومات بشأن الوفورات المالية التي تحققت بتنفيذ مشاريع الإدارة الكلية المتكاملة، على النحو المطلوب في الفقرة ٤ من الجزء الثالث من قرارها ٢٤٨/٦٣ وفي الفقرة ١٢ من الجزء الثالث من قرارها ٢٣٠/٦٤، وكررت طلبها أن يضاعف الأمين العام جهوده من أجل إدراج هذه المعلومات في تقريره المقبل عن خطة المؤتمرات.

وستقدم الأمانة العامة تقريرا عن هذه المسألة.

وكررت الجمعية العامة، في الفقرة ٩ من الجزء الثالث من قرارها ٢٤٥/٦٥، التأكيد على أن رضا الدول الأعضاء مؤشر رئيسي من مؤشرات الأداء في ما يتصل بإدارة المؤتمرات وخدمات المؤتمرات. وفي الفقرة ١٠ من الجزء نفسه، طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يواصل كفالة أن تتيح التدابير التي تتخذها إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات لالتماس تقييم من الدول الأعضاء لنوعية خدمات المؤتمرات المقدمة لها، باعتبار ذلك مؤشرا رئيسيا من مؤشرات أداء الإدارة، فرصا متكافئة للدول الأعضاء لتقديم تقييماتها باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة، وأن تتخذ هذه التدابير بالامتثال التام لقرارات الجمعية الصادرة في هذا الشأن، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية عن التقدم المحرز في هذا الصدد عن طريق لجنة المؤتمرات.

وفي الفقرة ١١ من الجزء نفسه من القرار، طلبت الجمعية العامة أيضا إلى الأمين العام أن يواصل بحث أفضل الممارسات والتقنيات المتعلقة بتقييم مدى رضا المستفيدين من هذه الخدمات وأن يقدم تقارير إلى الجمعية العامة بصفة منتظمة عن النتائج التي يتم التوصل إليها.

---

(١) انظر A/63/119 و Corr.1، الفرع الثاني – باء.

(٢) انظر A/65/122.

وفي الفقرة ١٢ من الجزء نفسه من القرار، رحبت الجمعية العامة بالجهود التي تبذلها إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات سعيا إلى الحصول على تقييم الدول الأعضاء لنوعية خدمات المؤتمرات المقدمة لها، وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل بحث سبل مبتكرة للقيام على نحو منهجي باستخلاص وتحليل التعليقات الواردة من الدول الأعضاء ورؤساء اللجان وأمنائها بشأن نوعية خدمات المؤتمرات، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية عن طريق لجنة المؤتمرات.

وفي الفقرة ١٣ من الجزء نفسه من القرار، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام إبقاءها على علم بالتقدم المحرز في مجال الإدارة الكلية المتكاملة.

وستقدم الأمانة العامة تقريرا عن هذه المسألة.

وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في الفقرة ١٥ من الجزء الثالث من قرارها ٢٤٥/٦٥، أن يقيّم آليات الكفاءة والمساءلة في إدارة المؤتمرات في جميع مراكز العمل الرئيسية الأربعة، وأن يقدم تقريرا في هذا الشأن إلى الجمعية في دورتها السادسة والستين.

وأكدت الجمعية العامة، في الفقرة ٦٧ من قرارها ٢٤٣/٦٤، ضرورة أن يتوخى مديرو البرامج ومراكز العمل الممولة من الموارد المدرجة في الباب ٢ من الميزانية البرنامجية الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة في استعمال خدمات إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وبخاصة فيما يتعلق بالأداء الفعال للإدارة الشاملة لخدمات المؤتمرات، وطلبت إلى الأمين العام أن يضع آليات من شأنها أن تعزز المساءلة في هذا الصدد.

وفي الفقرة ٦٨ من القرار نفسه، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يجري استعراضا شاملا لخدمات الطباعة والنشر والترجمة التحريرية، يشمل عدة أمور منها حساب كامل تكلفة الطباعة والنشر والترجمة التحريرية داخل المؤسسة وخارجها وإجراء تحليل لمنهجيات حساب التكلفة التي تتبعها الإدارة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للجودة والسرية ودون المساس بجودة جميع الخدمات اللغوية ومع احترام خصوصيات اللغات الرسمية الست، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية في دورتها السادسة والستين للنظر فيه في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

وتماشيا مع التوصية ٣ التي قدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقريره عن تقييم مبادرة الإدارة الكلية المتكاملة لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات[٣]، يجري حاليا

(٣) انظر A/64/166.

إعداد تحديث شامل لمنهجية تقدير تكاليف خدمات المؤتمرات بالتشاور الوثيق مع مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات.

وستقدم الأمانة العامة تقريرا عن هذه المسألة.

٥ - المسائل المتعلقة بالوثائق والنشر

قررت الجمعية العامة، في الفقرة ١٤ من الجزء الرابع من قرارها ٦٤/٢٣٠، أن تستعرض في دورتها السادسة والستين أعمال فرقة العمل التي تترأسها إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات وأن تنظر، عند الاقتضاء، في اتخاذ تدابير إضافية لضمان تقيد الإدارات المقدمة للوثائق بمواعيد تقديمها إذا لم يتحقق الهدف المتمثل في التقيد بنسبة ٩٠ في المائة.

وحثت الجمعية العامة، في الفقرة ١٥ من الجزء الرابع من قرارها ٦٥/٢٤٥، الإدارات المعدة للوثائق على الالتزام التام بالمواعيد النهائية لتقديمها من أجل بلوغ هدف التقيد بمواعيد تقديم الوثائق، المحدد بنسبة ٩٠ في المائة، وطلبت إلى الأمين العام كفالة ألا تؤثر الوثائق المقدمة في وقت متأخر تأثيرا سلبيا في إصدار الوثائق المقدمة في موعدها المقرر وبطريقة تمتثل للمبادئ التوجيهية المعمول بها.

وفي الفقرة ١٦ من الجزء نفسه من القرار، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في تقريره المقبل عن خطة المؤتمرات مزيدا من المعلومات عن الإعفاءات المتعلقة بالوثائق التي تتجاوز الحدود المقررة لعدد الكلمات و/أو التي لا تمتثل للمبادئ التوجيهية التي وضعتها الجمعية بشأن تقارير الأمانة العامة والهيئات الحكومية الدولية والأجهزة الفرعية، بما في ذلك معايير منح الإعفاءات وتطبيقها خلال السنوات الثلاث السابقة.

وستقدم الأمانة العامة تقريرا عن هذه المسألة.

ولاحظت الجمعية العامة، في الفقرة ١٧ من الجزء الخامس من قرارها ٦٥/٢٤٥، أن القوائم الموحدة للأشخاص والكيانات الذين تفيد لجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن بأنهم خاضعون لجزاءات لا تترجم إلى جميع اللغات الرسمية الست، وأوصت بأن ينظر الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى في الممارسات المتعلقة بإصدار هذه القوائم الموحدة، بما في ذلك ترجمتها.

وسيقدم الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع لمجلس الأمن تقريرا عن هذه المسألة.

٦ - المسائل المتعلقة بالترجمة التحريرية والترجمة الشفوية

طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في الفقرة ٢ من الجزء الخامس من قرارها ٦٥/٢٤٥، مواصلة السعي إلى الحصول على تقييم الدول الأعضاء لنوعية خدمات المؤتمرات المقدمة لها، بوسائل منها الاجتماعات الإعلامية المعنية باللغات التي تعقد مرتين في السنة، وكفالة أن تتيح هذه التدابير فرصا متكافئة للدول الأعضاء لتقديم تقييماتها باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة وأن تتخذ هذه التدابير بالامتثال التام لقرارات الجمعية ذات الصلة.

وفي الفقرة ٥ من الجزء نفسه من القرار، لاحظت الجمعية العامة مع التقدير التدابير التي اتخذتها الأمانة العامة لملء الشواغر الحالية في دوائر اللغات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وكررت طلبها إلى الأمين العام أن ينظر في اتخاذ المزيد من التدابير الرامية إلى تخفيض معدل الشواغر في نيروبي، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية في دورتها السادسة والستين.

وفي الفقرة ٦ من الجزء نفسه من القرار، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام إجراء امتحانات تنافسية لتعيين موظفي اللغات في وقت مبكر بما فيه الكفاية من أجل ملء الشواغر الحالية والشواغر التي تحدث في المستقبل في دوائر اللغات في الوقت المناسب وإبلاغ الجمعية في دورتها السادسة والستين بالجهود المبذولة في هذا الصدد.

وفي الفقرة ٨ من الجزء نفسه من القرار، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يزيد نسبة الوثائق التي تترجم عن طريق الترجمة التعاقدية وأن يكفل تحقيق أمور من بينها زيادة أوجه الكفاءة في الحالات التي يؤدي فيها استخدام هذا الأسلوب إلى الخروج بمنتج نهائي يكافئ في نوعيته الترجمة الداخلية، وأن يقدم تقريرا في هذا الشأن إلى الجمعية في دورتها السادسة والستين.

وفي الفقرة ١١ من الجزء نفسه من القرار، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السادسة والستين تقريرا عن الخبرة المكتسبة والدروس المستفادة وأفضل الممارسات في مراكز العمل الرئيسية في مجال أداء مهام مراقبة نوعية الترجمة التحريرية التعاقدية، بما يشمل الإفادة عن الاحتياجات المتصلة بعدد الموظفين اللازمين لأداء هذه المهمة والرتب الملائمة لذلك.

وفي الفقرة ١٢ من الجزء نفسه من القرار، شجعت الجمعية العامة الأمين العام على وضع مؤشرات للأداء ونماذج لتقدير التكلفة تكون موحدة بالنسبة للجميع بهدف اتباع استراتيجية أكثر فعالية من حيث التكلفة لتجهيز الوثائق داخليا، وطلبت إليه تقديم معلومات في هذا الصدد إلى الجمعية في دورتها السادسة والستين.

وفي الفقرة ١٣ من الجزء نفسه من القرار، لاحظت الجمعية العامة مع التقدير التدابير التي اتخذها الأمين العام، وفقا لقراراتها، لمعالجة جملة مسائل منها شغل ما يشغر من وظائف في دوائر اللغات نتيجة لتقاعد الموظفين، وطلبت إليه مواصلة بذل تلك الجهود وتكثيفها، بما في ذلك تعزيز التعاون مع المؤسسات التي تقوم بتدريب أخصائيي اللغات من أجل تلبية الاحتياجات من اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة.

وفي الفقرة ١٤ من الجزء نفسه من القرار، لاحظت الجمعية العامة في هذا الصدد عدم توقيع مذكرات تفاهم مع مؤسسات اللغات هذه في جميع المناطق الجغرافية، ولا سيما في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وطلبت إلى الأمين العام أن يكثف جهوده الرامية إلى تعزيز برامج التواصل مع مؤسسات اللغات في جميع المناطق، بطرق منها زمالات التدريب، وأن يعتمد وسائل مبتكرة لزيادة الوعي بتلك البرامج.

وفي الفقرة ١٥ من الجزء نفسه من القرار، طلبت الجمعية العامة إلى إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات أن تعزز جهودها، بالتعاون مع مكتب إدارة الموارد البشرية، من أجل زيادة الوعي في جميع الدول الأعضاء بفرص العمل وزمالات التدريب في دوائر اللغات التابعة لمراكز العمل الرئيسية الأربعة.

وفي الفقرة ١٦ من الجزء نفسه من القرار، لاحظت الجمعية العامة مع التقدير التجربة الإيجابية لتوفير زمالات تدريب في مكتب الأمم المتحدة في فيينا من أجل تدريب شباب الفنيين في دوائر الترجمة التحريرية والشفوية في الأمم المتحدة واجتذابهم إليها، وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل تطوير هذه المبادرة وأن ينظر في توسيعها لتشمل جميع مراكز العمل، وأن يقدم تقريرا في هذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين.

وستقدم الأمانة العامة تقريرا عن هذه المسألة.

٧ - تنظيم الأعمال

شجعت الجمعية العامة، في الفقرة ٢٠ من الجزء الثاني - ألف من قرارها ٢٨٣/٥٧ باء، لجنة المؤتمرات على إبقاء إجراءات مشاركة المراقبين في أعمال اللجنة قيد الاستعراض المستمر.

٨ - اعتماد التقرير